الأهرام

المصدر : العربى
التاريخ : ١٢ اغسطس ٢٠٠١

تعدها اللجنة العربية لمحاكمة مجرمى الحرب الصهاينة

عريضة اتهام جديدة تنتظر شارون أمام المحاكم الأوروبية

كلفت اللجنة العربية لمحاكمة مجرمى الحرب الصهاينة سامح عاشور نقيب المحامين المصريين باجراء الاتصالات اللازمة مع وزارتي الخارجية والدفاع لتوثيق المعلومات الخاصة بقضية الأسرى المصريين فى حروب ٥٦ و ٦٧ والاستئناف كما كلفته بعقد اجتماع تنسيقى بين المنظمات الأهلية المصرية الناشطة فى متابعة الملف.

وقالت تهانى الجبالي ـ عضو اتحاد المحامين العرب إن اللجنة التى تشكلت بقرار من المؤتمر لاتحاد المحامين العرب الذى انعقد فى بيروت مؤخرا تعكف على جمع ملفات بجميع الأسرى العرب حتى دول الطوق الخمس تمهيدا لرفع دعوى قضائية أمام المحاكم الأوروبية ذات الاختصاص الدولى.

وفى ذات الوقت استنكرت الجبالي البلاغ الذى تقدم به حافظ أبوسعدة الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان النائب العام والذى يطالب فيه فتح التحقيق فى القضية دون تنسيق مع اللجنة التضم لعضويتها ويشارك فى اجتماعاتها منظم تنسيقها.

حافظ ابوسعدة كان قد أكد لـ «العربى» قبل تقديمه للبلاغ منذ أيام انه لاجدوى من رفع دعاوى قضائية أمام القضاء المصرى لعدم تمتعه بالاختصاص العام وبدأ اقليمية القانون مشيرا إلى ضرورة تعديل التشريعات المصرية لايجاد نص صريح يعطى القضاء المصرى صلاحية الاختصاص العام قبل اتخاذ أية خطوة فى هذا الصدد.

وأوضح سعدة أن الأدلة التى بين يديه والمتمثلة فى شهادة ٥٦ أسيرا غير كافية لرفع مثل هذه الدعوة معتبرا أن تعدد البلاغات يضعف من قيمة القضية أمام الرأى العام الدولى.

ومن جانبه أكد أمير سالم أن معظم البلاغات تفتقر إلى التأسيس القانونى السليم نظرا لاعتمادها على جهود فردية مشيرا إلى أن حالة الشتات الموجودة حاليا لا تبشر بنجاح أى عمل جماعى كما تهدد عمل اللجنة العربية لمحاكمة مجرمى الحرب.

وكشف سالم النقاب عن محاولة قام بها لعقد محاكمة شعبية على أساس علمى وقانونى كخطوة رسمية وذلك قبيل مؤتمر القمة العربية الأول بعد انتفاضة الأقصى إلا أن «أحدهم» نصحه بتأجيلها حتى تنتهى القمة التى ستستحوذ على اهتمام وسائل الإعلام لكنه أدرك بعد فوات الأوان أن النصيحة «لم تكن إلا محاولة ناجحة لافشال المحاكمة».

وذكر سالم أن أزمة التمويل منعته من عقد محكمة الشعوب الدائمة التى كان يرأسها الفيلسوف الإنجليزى برتراند راسل فى القاهرة لمحاكمة مجرمى الحرب الصهاينة حيث قدرت التكلفة بـ ٤٠ الف دولار لاستضافة ٧ قضاة من القارات السبع من خبراء القانون الدولى بعد اتفاقه بالفعل مع سكرتير عام المحكمة.

فيما أشار محسن عوض الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان إلى أن مكاتب المنظمة تعكف حاليا على جمع وتوثيق المعلومات الخاصة بالأسرى العرب فى دول الطوق الخمس وذلك بالتنسيق مع اللجنة العربية لمحاكمة مجرمى الحرب مؤكدا أن المنظمة تجرى حاليا دراسة لامكانية رفع دعوى قضائية أمام

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

القضاء الإدارى التمتع بالاختصاص الدولى لمحاكمة مجرمى الحرب الصهاينة موضحا أن تمويل مثل هذه الدعوى لا يشكل عقبة اساسية امام رفعها خاصة مع وجود حملة دعائية منظمة لجمع تبرعات من منظمات المجتمع المدنى العربية او المواطنين العرب.

ومن جهته قام نبيه الوحش المحامى بتقديم طلب لوزير الخارجية أحمد ماهر لإنشاء محكمة خاصة لمحاكمة مسئولى الكيان الصهيونى «لقتلهم المدنيين العزل والأسرى المصريين فى حربى ٥٦ و ٦٧ بناء على قائمة أدلة الثبوت المتضمنة اعترافات افراد ومسئولين عسكريين فى مؤسسات الكيان الصهيونى العسكرية والتى أدلوا بها إلى الجرائد والمجلات الإسرائيلية كافة».

وطالب الوحش هيئة قضايا الدولة بإعداد وتجهيز ملف بالأوراق اللازمة لذلك.

■ على سعيد.على الفاتح

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية